وقد تقدم انه يستثنى بخلا وعدا وحاشا نواصب للمستثنى او خوافض لذا قال ابو حيان
والافعال التي يستثنى بها لا تقع في المنقطع لا تقول ما في الدار احد خلا حمارا

وغير ان جئت بها مستثنيه — جرت على الاضافة المستوليه
وراثها لحكم في اعرابها — مثل اسم الا حين يستثنى بها

الاصل في غير ان تكون صفة اذ هي بمعنى مغاير كمررت برجل غير زيد وقد تخرج عن
الصفة وتتضمن معنى الا فيستثنى بها حملا لها على الا والمستثنى بها مجرور باضافتها
اليه ولا تخرج عن الجر اصلا لملازمتها الاضافة المستولية عليها ويجب في لفظ غير ان
يعرب بما كان يعرب به المستثنى بالا وقد عرفت تفصيله فيجب نصب غير على الحالية
بعد الكلام التام الموجب نحو قام القوم غير زيد وتكون على حسب العوامل بعد
الكلام المنفي غير التام نحو ما قام غير زيد وما رايت غير زيد وما مررت بغير زيد
ويترجح الابدال على النصب في الكلام التام الغير الموجب اذا كان الاستثناء متصلا
ولم يتقدم المستثنى نحو ما قام القوم غير زيد وما رايت القوم غير زيد وما مررت
بالقوم غير زيد فان تقدم وجب النصب نحو ما قام غير زيد احد ولم يتعرض
الناظم لسوى لانها عند سيبويه والجمهور لا تكون الا ظرفا ولا تخرج عنه الا في الضرورة
ومذهب الزجاج واختاره ابن مالك انها كغير معنى واعرابا وجزم به ابن هشام
في القطر وصححه في الشذور وقال ابن مالك وانما اخترت غير ما ذهبوا اليه لامرين احدهما
اجماع اهل اللغة على ان معنى قولك قاموا سواك وقاموا غيرك واحد فان احدا
لا يقول ان سوى عبارة عن مكان او زمان وما لا يدل على ذلك فهو بمعزل عن الظرفية
ثانيهما ان من حكم بظرفيتها حكم بلزومه اياها وانها لا تتصرف والواقع في كلام العرب
نثرا ونظما خلاف ذلك فانها قد اضيف اليها وابتدئ بها وعملت فيها نواسخ الابتداء
ونحوها من العوامل اللفظية انتهى وقد ذكر فيه من اوجه ليس هذا موضع ذكرها

باب لا النافية للجنس

وانصب بلا في النفي كل نكرة
كقولهم لا اسكر فيمن ذكره — وان بدا بينهما معترض — فارفع وقل لا لابيك مبغض

تعمل لا عمل ان

تعمل لا عمل انّ من نصب الاسم ورفع الخبر اذا قصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق
ولم يدخل عليها جار وكان اسمها نكرة متصلة بها وخبرها ايضا نكرة فلو قصد
بها نفي الوحدة او كان نفيها اياه على سبيل الاحتمال لم تعمل هذا العمل وكذا
لا عمل لها ان دخل عليها جار نحو جئت بلا زاد وكذا ان كان مدخولها معرفة او
نكرة منفصلا عنها وجب اهمالها وتكرارها فيرتفع ما بعدها على الابتداء
نحو لا زيد في الدار ولا بكر ولا فيها غول واما نحو قضية ولا ابا حسن لها
فمتأول وعملها على خلاف القياس لكن ورد السماع به فان انفردت عملت
وجوبا والا جوازا لكن انما يظهر نصب الاسم اذا كان مضافا نحو لا صاحب بر
ممقوت او شبيها به بان يكون عاملا فيما بعده عمل الفعل نحو لا طالعا جبلا حاضر
ولا راغبا في الشر محمود فان كان اسمها مفردا بني معها على ما نصب به لو كان معربا
ونعني بالمفرد هنا ما ليس مضافا ولا شبيها به فدخل المفرد وجمع التكسير والمثنى والمجموع
على حده وجمع المؤنث السالم فالمفرد وجمع التكسير يبنيان على الفتح نحو لا رجل ولا رجال
لان نصبهما به والمثنى والمجموع على حده يبنيان على الياء نحو لا رجلين ولا قائمين لان
نصبهما بها واما جمع المؤنث السالم فيبنى على الكسر او الفتح نحو لا مسلمات وعلة بناء
اسم لا تضمنه معنى من وقيل تركيبه معها تركيب خمسة عشر وانما بني على ما ينصب به
ليكون البناء على ما استحقه ذلك الاسم النكرة في الاصل قبل البناء وانما لم يبن المضاف ولا
الشبيه به لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيرد الاسم بسببها الى ما يستحقه في الاصل
من الاعراب وما اقتضاه كلام الناظم من ان اسم لا منصوب بها نصب ان المشددة
مفردا كان او غيره هو مذهب كوفي والراجح ما ذكرناه من التفصيل

وارفع اذا كررت نفيا وانصب — وغاير الاعراب فيه تصب
تقول لا بيع ولا خلال — فيه ولا بيع ولا خلال

اذا تكررت لا مع النكرة نحو لا بيع ولا خلال ومثله لا حول ولا قوة الا بالله جاز ذلك
في جملة التركيب خمسة اوجه وذلك لانه يجوز في النكرة الاولى وجهان الفتح والرفع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1